



زيادة سنوية بلغت 784 مليون دينار وبنمو يقارب 18.13%

# 5,1 مليارات دينار تحويلات الوافدين في 2025..

## أعلى مستوى في 4 سنوات

### تحويلات الوافدين في الكويت 2025.. عودة إلى مستويات الذروة

#### مؤشرات النمو والأداء المالي

**5.1** مليارات دينار إجمالي التحويلات في 2025 يمثل هذا الرقم أعلى مستوى للتحويلات خلال السنوات الأربع الأخيرة

**18.13%** نمو سنوي بنسبة حققت التحويلات زيادة بقيمة 784 مليون دينار مقارنة بعام 2024

**الربع الرابع: ذروة النشاط المالي**  
سجل الربع الأخير من عام 2025 أعلى مستوى تحويل فصلي بقيمة 1.3 مليار دينار.

تطور حجم التحويلات السنوية (مليار دينار كويتي)



#### العوامل المحركة لزيادة التحويلات

**استقرار سوق العمل والإنفاق الحكومي**  
ساهم الطلب على العمالة في قطاعات النفط والبناء والخدمات في زيادة التحويلات المالية

**قوة الدينار والتكنولوجيا الرقمية**  
عززت قوة العملة المحلية واستخدام تطبيقات التحويل الرقمي من سرعة وكفاءة التدفقات.

**تحسن الأوضاع في الدول المستقبلية**  
توجهت التحويلات لدعم الاستثمارات العقارية والمشاريع الصغيرة في الأسواق الآسيوية والعربية.

أحمد مغربي

سجلت تحويلات العاملين الوافدين في الكويت قفزة كبيرة خلال عام 2025 لتبلغ مستوى 5.1 مليارات دينار. مسجلة أعلى مستوى خلال السنوات الأربع الأخيرة. بما يعكس استمرار قوة سوق العمل المحلي، وقدرة الاقتصاد الكويتي على الحفاظ على جاذبيته للعمالة الوافدة. رغم التحديات الاقتصادية والتقلبات التي شهدها الأسواق الإقليمية والعالمية خلال الفترة الماضية. وأظهرت بيانات بنسك الكويت المركزي أن تحويلات العاملين بلغت نحو 5.1 مليارات دينار خلال عام 2025. مقارنة بـ 4.32 مليارات دينار في عام 2024. بزيادة سنوية بلغت 784 مليون دينار. وبنمو يقارب 18.13%. وكشفت البيانات عن تعاف قوي في التحويلات مقارنة بعام 2023 الذي سجلت فيه التحويلات نحو 3.866 مليارات دينار. في حين بلغت 5.4 مليارات دينار خلال 2022. و5.52 مليارات دينار في 2021. ما يعني أن مستويات 2025 أعادت التحويلات إلى الأرقام مجددا من ذروة ما بعد جائحة كورونا. بعد التراجع الذي شهده خلال 2023.

الأسواق الخليجية جذبا للعمالة الوافدة، بفضل الاستقرار وارتفاع مستويات الدخل، وتنوع فرص العمل، إضافة إلى استمرار الحاجة إلى العمالة المهنية والفنية والخدمات في قطاعات متعددة. ومع استمرار تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، وتوسع الأنشطة الاقتصادية العاملين الوافدين على مستويات مرتفعة خلال السنوات المقبلة، خصوصا في ظل استمرار الكويت كوجهة رئيسية للعمالة في المنطقة، وقدرتها على توفير بيئة عمل مستقرة وجاذبة لمختلف الفئات المهنية.

العائلية، خصوصا مع استقرار أسعار الصرف نسبيا في بعض الأسواق الآسيوية والعربية.

#### دور التكنولوجيا المالية

وفي الوقت ذاته، لعبت التكنولوجيا المالية دورا متزايدا في تسهيل عمليات التحويل، مع التوسع الكبير في استخدام التطبيقات البنكية وشركات التحويل الرقمية والمحافظ الإلكترونية، الأمر الذي ساهم في تسريع حركة الأموال وخفض تكاليف التحويل مقارنة بالسنوات السابقة. وتحافظ الكويت على مكانتها كإحدى أكثر

المشاريع والخدمات والبنية التحتية في دعم النشاط الاقتصادي، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على استقرار الوظائف وزيادة القدرة المالية للعاملين الوافدين، وبالتالي ارتفاع معدلات التحويلات إلى بلدانهم الأصلية. وتؤكد تلك الأرقام أن قوة الدينار الكويتي لعبت دورا رئيسيا في تعزيز قيمة التحويلات، كما ارتبط ارتفاع التحويلات خلال 2025 بتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية في العديد من الدول المستقبلية للأموال، حيث اتجه كثير من العاملين إلى زيادة التحويلات بهدف الاستثمار العقاري أو دعم المشاريع الصغيرة أو تعزيز المدخرات

أعلى مستوى في التحويل عند مستوى 1,3 مليار دينار.

#### عوامل نمو التحويلات

ووفقا لتلك البيانات فإن القفزة المسجلة خلال 2025 جاءت مدفوعة بعدة عوامل مترابطة، في مقدمتها استقرار سوق العمل الكويتي، واستمرار الطلب على العمالة الوافدة في قطاعات حيوية تشمل النفط والخدمات والبناء والتجارة والقطاع الصحي والخدمات المساندة، إلى جانب تحسن مستويات الدخل في بعض القطاعات الخاصة. كما ساهم استمرار الإنفاق الحكومي على

ويعكس هذا الارتفاع الكبير استمرار تدفق الأموال من الكويت إلى الأسواق الخارجية عبر تحويلات العمالة الوافدة، التي تمثل أحد البنود الرئيسية ضمن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، نظرا لما تشكله من تدفقات مالية منتظمة تخرج من الاقتصاد المحلي إلى بلدان العمالة المصدرة. وعلى أساس ربعي خلال 2025، بلغت تحويلات الوافدين خلال الربع الأول من 2025 مستوى 1.21 مليار دينار، وفي الربع الثاني مستوى 1.32 مليار دينار، وفي الربع الثالث مستوى 1.26 مليار دينار، أما الربع الرابع والأخير من العام الماضي فقد سجل

### عبر 5 طروحات من «المركزي» منذ أبريل الماضي آخرها بقيمة 150 مليون دينار أمس

## 700 مليون دينار إصدارات دين حكومية منذ بداية السنة المالية 2026 / 2027



أحمد مغربي

واصلت أدوات الدين الحكومية تسجيل مستويات طلب قوية، بعدما أعلن بنك الكويت المركزي أمس (الأربعاء) عن تخصيص إصدار جديد من السندات الحكومية بقيمة 150 مليون دينار لأجل 3 سنوات بعائد بلغ 2,7500٪، في وقت بلغت فيه قيمة الاكتتابات المقدمة نحو 540 مليون دينار، بما يعادل معدل تغطية تجاوز 3,6 مرات حجم الإصدار، الأمر الذي يعكس استمرار وفرة السيولة لدى البنوك المحلية والمؤسسات المالية، إلى جانب ارتفاع شهية الاكتتاب على أدوات الدين السيادية منخفضة المخاطر. ويعد إصدار اليوم امتدادا لسلسلة الطروحات التي شهدتها السنة المالية الحالية 2026/2027، والتي بدأت في أبريل 2026، حيث واصل بنك الكويت المركزي تنفيذ برنامج الإصدارات الحكومية المحلية ضمن سياسة إدارة السيولة وتطوير سوق الدين المحلي. ومنذ بداية السنة المالية الحالية في الأول من أبريل 2026، بلغ إجمالي الإصدارات الحكومية المحلية نحو 700 مليون دينار، موزعة على 5 إصدارات متنوعة، في حين بلغت قيمة الطلبات المقدمة عليها نحو 2,320 مليار دينار، بما يعادل متوسط تغطية تجاوز 3,3 مرات حجم الإصدارات المطروحة. واستهلت الكويت إصدارات السنة المالية الحالية في 22 أبريل 2026 عبر طرحين متزامنين بقيمة إجمالية بلغت 400 مليون دينار، توزعت بواقع 200 مليون دينار لسندات لأجل 3 سنوات، حيث سجل الإصداران طلبات اكتتاب بلغت نحو 1,205 مليار دينار مجتمعة. كما طرح بنك الكويت المركزي في 29 أبريل 2026 إصدارا لأجل 5 سنوات بقيمة 100 مليون دينار، تمت تغطيته بقيمة 374,250 مليون دينار، ثم تبعه إصدار آخر في 13 مايو 2026 بقيمة 50 مليون دينار مع طلبات تجاوزت 201,250 مليون دينار، ووصلا إلى إصدار أمس البالغ 150 مليون دينار. وتعكس هذه الأرقام استمرار قوة السيولة لدى الجهاز المصرفي المحلي، في ظل ارتفاع مستويات الدوائج والملاءة المالية للبنوك، إلى جانب محدودية الأدوات الاستثمارية المحلية منخفضة المخاطر، ما يدفع البنوك إلى التوسع في الاكتتاب بأدوات الدين الحكومية. وعلى مستوى الإصدارات منذ بدء تطبيق قانون التمويل والسيولة وعودة برنامج الاقتراض المحلي، بدأت الكويت أول طروحاتها في 25 يونيو 2025.

#### رأي اقتصادي

عندما يختق هرمز.. من يربح من أزمة الطاقة ومن يدفع الثمن؟



بفلم: طارق جعفر الوزان - باحث في الشؤون النفطية والاقتصادية

على المنطقة، خصوصا على الدول الأكثر ارتباطا بمضيق هرمز. وفي عالم الطاقة، لا تقاس المخاطر فقط بحجم الخسائر الحالية، بل بحجم التعطل المحتمل إذا فقدت الدولة القدرة على التصدير أو تراجعت ثقة الأسواق في استمرارية الإمدادات.

وفي هذا السياق، يبرز التعانق مع الشركات النفطية الإقليمية باعتباره الخيار الأكثر واقعية، نظرا لخبرتها العميقة في إدارة خطوط الأنابيب والبنية التحتية للطاقة، إضافة إلى امتلاك دول المنطقة بالفعل لمسارات تصدير بديلة تقلل الاعتماد على مضيق هرمز. كما أن طبيعة المشروع تتصلق بشركات تنفيذية وتقنية عالمية، لكن العنصر الأهم لا يتمثل فقط في التنفيذ الفني، بل في إدخال شركاء دوليين يملكون مصلحة مباشرة في استقرار هذا الممر الحيوي. ولهذا تبرز أهمية إشراك شركات صينية عملاقة كمتطورين أو ممولين استراتيجيين، بحيث يتحول المشروع إلى جزء من منظومة المصالح الاقتصادية العالية، وليس مجرد مشروع خليجي محلي، فالصين تعد أكبر مستورد للطاقة الخليجية عالميا، ومشاركتها تمنح المشروع بعدا جيوسياسيا يرفع الكلفة الدولية لأي محاولة لتهديده أو تعطيله. الخلاصة: القوة لم تعد في النفط وحده تكشف أزمة هرمز حقيقة استراتيجية شديدة الوضوح: أسواق الطاقة لا تكافئ دائما الدولة الأكثر قدرة على الاستثمار والتصدير على الأزمات. وأخطر ما تكشفه الأزمة ليس هشاشة الممرات البحرية فقط، بل هشاشة الاقتصادات التي تعتمد على مصدر دخل واحد، ومسار تصدير واحد، وربطها مباشرة بموانئ البحر الأحمر أو بحر العرب، فالرهان على انتهاء الأزمة سريعا قد يكون خطأ استراتيجيا مكلفا. فكلما طال أمم الصراع أو تحول إلى حالة استنزاف أو حصار طويل، ارتفعت الكلفة المالية والاقتصادية الجغرافيا نفسها.

أزمة هرمز لم تعد أزمة نفط فقط، بل اختيارا لمن يملك القدرة على الاستمرار عندما تتعطل الجغرافيا. فالدول التي تستطيع الحفاظ على تدفق صادراتها وقت الأزمات هي التي تحصد الفوز والعوائد، وليس بالضرورة الدول التي تملك أكبر الاحتياطات. عبر مضيق هرمز نحو خمس الاستهلاك النفطي العالمي، إضافة إلى حصة مؤثرة من تجارة الغاز الطبيعي المسال، لذلك فإن أي اضطراب طويل في هذا الشريان الحيوي لا يهدد أسواق الطاقة فقط، بل يعيد تسعير المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية عالميا. فارتفاع أسعار النفط ليس سوى الجزء الظاهر من الأزمة. أما التأثير الأعمق، فيمكن في ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين والطاقة، وتعطل سلاسل الإمداد، وعودة الضغوط التضخمية إلى الاقتصادات الكبرى. لكن المفارقة الأبرز أن أكبر المستفيدين من اضطراب الخليج ليسوا الدول الأقرب إلى النفط، بل الدول القادرة على التصدير خارجه، وفي مقدمتها روسيا والولايات المتحدة. موسكو واشنطن.. الربع الأكبر من اضطراب الطاقة بينما واجهت صادرات الخليج اختناقات متزايدة، واصلت روسيا تصدير النفط إلى آسيا وأوروبا عبر موانئ وخطوط بعيدة عن الخليج العربي، مستفيدة من ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب على الإمدادات البديلة. وخلال الأزمة، حافظت موسكو على تدفقات تصديرية قوية، مع ارتفاع واضح في الإيرادات النفطية، ما أكد قدرة روسيا على تحويل الاضطرابات الجيوسياسية إلى مكاسب مالية واستراتيجية. أما الولايات المتحدة، فقد عززت موقعها كأكبر منتج من خارج الخليج، مع ارتفاع صادرات النفط الخام والطاقة إلى مستويات تاريخية. ومع تجاوز أسعار خام غرب تكساس حاجز 100 دولار للبرميل، اقتربت

العوائد اليومية لصادرات الخام الأميركية وحدها من نصف مليار دولار يوميا، ما يعني أن إجمالي العوائد خلال نحو 75 يوما تجاوز 35-40 مليار دولار من صادرات الخام فقط، دون احتساب الغاز الطبيعي المسال والمنتجات البترولية الأخرى. لكن المكسب الأميركي لم يكن ماليا فقط، بل استراتيجيا أيضا. فقد عززت واشنطن موقعها كمصدر طاقة عالمي وصمام أمان للأسواق، مع ارتفاع اعتماد أوروبا وآسيا على الإمدادات الأميركية خلال أخطر اضطراب جيوسياسي للطاقة منذ سنوات. إذا استمرت الأزمة.. العالم أمام صدمة اقتصادية واسعة إذا طال أمم التوتّر أو تعرضت حركة النفط عبر مضيق هرمز لتعطل واسع ومستمر، فإن التبعات لن تبقى داخل أسواق الطاقة، بل ستمتد سريعا إلى الاقتصاد الحقيقي وتكاليف المعيشة حول العالم. فالخطر لا يتعلق فقط بسعر النفط، بل بالموقع الحساس الذي يحتله مضيق هرمز في منظومة الطاقة العالمية، وأي اضطراب طويل في هذا الممر الحيوي يعني عمليا ارتفاع تكلفة الإنتاج والنقل والطاقة في معظم الاقتصادات الكبرى، آسيا تبدو الطرف الأكثر هشاشة أمام هذا السيناريو، بسبب اعتمادها الاقتصادي على الطاقة الكبرى على واردات الطاقة الخليجية. ومع استمرار الاضطراب، تبيد الضغوط بالانتقال من أسواق النفط إلى النشاط الاقتصادي نفسه: ارتفاع تكاليف الوقود والكهرباء، تراجع هوامش الصناعات